

CDIP/24/INF/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 21 أكتوبر 2019

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الرابعة والعشرون

جنيف، من 18 إلى 22 نوفمبر 2019

### ملخص دراسة نطاق بشأن توافر أدوات الملكية الفكرية واستخدامها لحماية تطبيقات الأجهزة المحمولة في البلدان الثلاثة المستفيدة، وهي كينيا وترينيداد وتوباغو والفلبين

من إعداد الأمانة

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على ملخص دراسة نطاق بشأن توافر أدوات الملكية الفكرية واستخدامها لحماية تطبيقات الأجهزة المحمولة في البلدان الثلاثة المستفيدة، وهي كينيا وترينيداد وتوباغو والفلبين، التي اضطلع بها في إطار مشروع تعزيز استخدام الملكية الفكرية في قطاع البرمجيات (CDIP/22/8). وأجرى هذه الدراسة السيد نوام شيمتوف، نائب رئيس مركز دراسات القانون التجاري في جامعة كوين ماري بلندن. وتتاح الدراسة بأكملها إضافة إلى استعراض النظراء على الموقع التالي: [https://www.wipo.int/ip-development/ar/agenda/work\\_undertaken.html](https://www.wipo.int/ip-development/ar/agenda/work_undertaken.html).

2. إنَّ اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

## ملخص عملي - دراسة نطاق بشأن توافر أدوات الملكية الفكرية واستخدامها لحماية تطبيقات الأجهزة المحمولة في البلدان الثلاثة المستفيدة، وهي كينيا وترينيداد وتوباغو والفلبين

تتناول هذه الدراسة في المقام الأول قطاعاً من قطاعات الصناعات الإبداعية التي تشهد نمواً مطرداً منذ العقد الماضي؛ وهو قطاع تطبيقات الأجهزة المحمولة. وتركز بوجه خاص على البلدان الثلاثة المشاركة في المشروع وهي: كينيا وترينيداد وتوباغو والفلبين (المشاركة إليها فيما يلي بعبارة "البلدان المستفيدة").

وتستقرى الدراسة حجم قطاع تطبيقات الأجهزة المحمولة وخصائصه في البلدان الثلاثة المستفيدة من المشروع، إضافة إلى النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية والإطار القانوني والتنظيمي العام المرتبط بالملكية الفكرية في ذلك القطاع؛ كما تنظر في الاعتبارات القانونية الرئيسية غير المتعلقة بالملكية الفكرية في السياق الراهن. وأجريت هذه الدراسة بغية المساعدة على ضبط نواتج المشروع وصلها وفقاً للظروف السائدة في كل بلد مستفيد.

وتعالج هذه الدراسة القضايا الواردة أدناه، وتجري تحليلاً يتوخى الدقة قدر المستطاع، استناداً إلى جملة أمور، من بينها المعلومات التي تُقدّمها البلدان المستفيدة. وتوضّح الدراسة أن تلك المعلومات غير وافية، نظراً لصعوبة الحصول على القدر الكافي منها. ولذلك نرى أن غياب المعلومات المتاحة والتي يمكن النفاذ إليها هي مسألة ينبغي أن تسعى البلدان المستفيدة لمعالجتها.

ويستعرض الجزء 1 من هذه الدراسة حجم قطاع تطبيقات الأجهزة المحمولة وخصائصه في البلدان الثلاثة المستفيدة، استناداً إلى جملة أمور من بينها حجم السوق ونطاقه، إضافة إلى الفرص والمبادرات في مجالي التعليم والبحث المرتبطة بذلك القطاع، والمتاحة في البلدان المستفيدة. ومن نافلة القول إن المنحى العام لهذا القطاع يوحي بإمكانية تحقيق نمو فعلي في البلدان المستفيدة كافة، ناهيك عما تزخر به من إمكانيات لتطوير ذلك القطاع.

ويناقش الجزء 2 بقدر من التفصيل توافر أدوات الملكية الفكرية واستخدامها لحماية تطبيقات الأجهزة المحمولة بوجه عام، وفي البلدان المستفيدة على نحو خاص. وتُفيد الدراسة بأن حق المؤلف هو أداة الملكية الفكرية الأكثر شيوفاً لحماية تطبيقات الأجهزة المحمولة، ولكن العلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، والبراءات، ونماذج المنفعة، والأسرار التجارية من شأنها أيضاً أن توفر حماية قيّمة في عديد الحالات.

ولا ينصب الجزء 3 بالتركيز على قطاع تطبيقات الأجهزة المحمولة، بل ينظر بدلاً من ذلك في قطاع البرمجيات برمته من حيث توافر التمويل القائم على الملكية الفكرية، لا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولا يكتفي هذا الجزء باستعراض الوضع في البلدان المستفيدة فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضاً. ويحدّد هذا الجزء في نهايته العقبات الرئيسية المحتملة، التي يرى الكثيرون أنها تقوض حالياً إمكانيات حشد التمويل بالاعتماد على أصول الملكية الفكرية.

ويستعرض الجزء 4 علاقات التعاون بين قطاع البرمجيات ومؤسسات الأبحاث ومراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان الثلاثة المستفيدة من المشروع، والدور الذي يؤديه قانون الملكية الفكرية في هذا السياق. كما يتطرق هذا الجزء إلى المبادرات الرئيسية في هذا السياق في البلدان المستفيدة، التي يُعتبر بعضها مثلاً يُحتذى به لإقامة علاقات تعاون إضافية في قطاع تطبيقات الأجهزة المحمولة.

ويسعى الجزء 5 إلى توسيع نطاق المجالات المناقشة في الجزء 3، وذلك بالنظر في توافر آليات تمويل محلية وأجنبية قائمة على الملكية الفكرية وآليات تعاون بالنسبة لقطاع البرمجيات في البلدان الثلاثة المستفيدة. وما قد يدعو للدهشة، أن هذا الجزء يشير إلى أن مواصلة تطوير آليات دعم التمويل القائم على الملكية الفكرية قد تعود بالفائدة على البلدان المستفيدة، وذلك بالرغم من المشهد العالمي في هذا السياق.

وينظر الجزء 6 في الدراسات و/أو المبادرات الحديثة والحارية المتعلقة باقتصاد تطبيقات الأجهزة المحمولة، بغية تحديد أوجه التآزر المحتملة بينها وبين المشروع. وعليه، تم تحديد المبادرات ذات الصلة في المناطق الثلاث بالاستناد إلى أوجه التآزر مع المشروع الحالي التي يمكن تحديدها وزيادة تطويرها.

ويبحث الجزء 7 في نظام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البلدان المستفيدة، إذ إن توفير آليات عملية لضمان احترام حقوق الملكية الفكرية احتراماً فعلياً وفي كل مكان وزمان، هو عامل أساسي لتحقيق نجاح نظام الملكية الفكرية الوطني برمته ويهدف الاستعراض الوارد في هذا الجزء إلى تسليط الضوء على بعض التحديات التي يواجهها قطاع البرمجيات المحلي واحتياجاته من أجل تعزيز استخدام الملكية الفكرية لدعم تطبيقات الأجهزة المحمولة.

وفي الختام، يقدم الجزء 8 توصيات بشأن الأنشطة الرامية إلى تنفيذ المشروع، وتحقيق النتائج المتوخاة؛ وترد تلك الأنشطة أدناه. ويتم التحقق من قابلية تطبيق الأنشطة المذكورة أدناه وجدواها بالتشاور مع البلدان المستفيدة.

- نشر وترجمة منشور الويبو المخطط له بشأن الملكية الفكرية وتطبيقات الأجهزة المحمولة؛
- وتصنيف مختلف حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بحماية تطبيقات الأجهزة المحمولة، بما في ذلك حقوق المؤلف والبراءات ونماذج المنفعة والعلامات التجارية والتصاميم والأسرار التجارية؛
- وتنظيم وحدة تدريبية بشأن دور الملكية الفكرية في تطوير تطبيقات الأجهزة المحمولة وبيعها (بما في ذلك النفاذ إلى معلومات الغير واستخدام الموضوع المحمي للطرف الآخر، وكذلك بشأن كيفية استخدام الملكية الفكرية كوسيلة لحشد الأموال وتأمين الاستثمار).
- وتنظيم وحدة تدريبية بشأن العقود الرئيسية في قطاع تطبيقات الأجهزة المحمولة، بما فيها تراخيص المستخدم النهائي واتفاقات مطور التطبيقات؛
- وتنظيم وحدات تدريبية بشأن الوساطة والتحكيم في قطاع تطبيقات الأجهزة المحمولة التي يتعين تطويرها بالتعاون مع مركز الويبو للتحكيم والوساطة (دورة واحدة لفائدة مطوري تطبيقات الأجهزة المحمولة ومنظمي المشاريع ودورة متقدمة أكثر لفائدة المحامين والمسؤولين الحكوميين)؛
- وإقامة حوار تفاعلي بين أصحاب المصلحة في قطاع البرمجيات والمؤسسات المالية ورؤوس الأموال المشتركة وغيرهم من المستثمرين في البلدان الثلاثة المستفيدة؛
- والربط بين مراكز المعلومات والاتصالات في البلدان الثلاثة المستفيدة عبر المؤتمرات بالفيديو لتحفيز تبادل المعرفة والخبرات بين أصحاب المصلحة في قطاع البرمجيات بشأن استخدام الملكية الفكرية، بما يشمل التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى والشركات التجارية وقصص النجاح في مجال الملكية الفكرية والتحديات والحلول؛

- إعداد مواد تنقيفية أساسية بشأن الملكية الفكرية تستهدف طلبة علم الحاسوب في مدارس التعليم الثانوي والجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى في البلدان المستفيدة؛
  - ووضع برنامج رصد لربط قادة أعمال تجارية متمرسين ومحامين مختصين متطوعين لمساعدة شركات البرمجيات الناشئة في البلدان المستفيدة؛
  - واستحداث مجموعة أدوات خاصة بالملكية الفكرية لاستخدامها في البلدان المستفيدة من المشروع وتكرارها في بلدان محتمة أخرى، من خلال دورة التعلم عن بُعد التي تقدمها أكاديمية الويبو لفائدة مهنيي قطاع البرمجيات؛
  - واستحداث منصة على الإنترنت لتعزيز التبادل الدولي للمعارف الخاصة بالملكية الفكرية والممارسات الحميدة في قطاع البرمجيات؛
  - وتنظيم حلقتين دراسيتين في كل بلد من البلدان المستفيدة من المشروع (حلقة دراسية أولى لإطلاق المشروع بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين؛ والحلقة الدراسية الثانية لتأكيد النتائج النهائية)؛
  - وعقد اجتماعي تنسيق مع جهات الاتصال الوطنية في البلدان الثلاثة المستفيدة في مقر الويبو في جنيف (الاجتماع الأول بعد إتمام دراسة النطاق؛ والاجتماع الثاني لاستكمال النتائج النهائية وتأكيدها)؛
  - وعقد مؤتمر بالفيديو مع المستفيدين من المشروع حسب الطلب للمضي قدماً بالأنشطة والنتائج المذكورة أعلاه.
  - وعقد حلقات عمل بشأن إنفاذ الملكية الفكرية
- [لفائدة مطوري التطبيقات، وأصحاب المشاريع، والمسؤولين الحكوميين، وغيرهم]

[نهاية المرفق والوثيقة]